المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الاميرة نوره بنت عبدالرحمن

بحث بعنوان

" مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها "

مدعوم من مركز ابحاث كلية الخدمة الاجتماعية – عمادة البحث العلمي – جامعة الاميرة نوره بنت عبدالرحمن

اعداد

أ.د /ساره بنت صالح عيادة الخمشي

أستاذ التخطيط الاجتماعي

أ.د/ هيفاء بنت عبدالرحمن صالح بن شلهوب

أستاذ التخطيط الاجتماعي

1438هـ/ 2016م

ملخص الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحديد مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات في المملكة العربية السعودية وذلك بالتعرف على تلك المظاهر في الجانب التعليمي والإداري والبحث العلمي وخدمة المجتمع والتعرف على الاجراءات المتخذة للحد منه، كما تسعى للوصول الى مؤشرات تخطيطية لتعزيز قيم النزاهة والحد من الفساد، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعتمد على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة. واستخدمت الدراسة استبيان موجه على عينة من أعضاء هيئة التدريس يبلغ عددها 545 عضو في كلامن جامعة الملك سعود وجامعة الامام محمد ابن سعود وجامعة الاميرة نوره في مدينة الرياض. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات من أبرزها الفساد في جانب البحث العلمي وتمثلت في دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم و كانت أبرز مظاهر الفساد في جانب خدمة المجتمع الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية من قبل أعضاء هيئة التدريس والارتباط بعمل في مؤسسات أخرى دون موافقة الجامعة وكانت أبرز مظاهر الفساد المتعلقة بمحور الجانب التعليمي احتكار بعض أعضاء هيئة التدريس مقررات معينة لتدريسها ،وأخيراً توصلت الدراسة الى مؤشرات تخطيطية للحد من مشكلة الفساد الاكاديمي وتعزيز قيم النزاهة في المملكة العربية السعودية.

The study abstract:

This study seeks to determine the academic corruption aspects in Saudi universities by recognize these aspects in terms of educational and administrational aspects, scientific research and society service. And to recognize taken procedure to limit the academic corruption. Also, seeks to reach graphic indexes to support integrity values and limit corruption. This study considered as a descriptive study that depends on social survey using sample. The study used a questionnaire on a sample from faculty consists of 545 members from King Saud University (KSU), Imam Muhammad ibn Saud Islamic university (IMAMU) and Princess Noura University (PNU) in Riyadh. The most significant corruption aspect was in scientific research, represented in paying money for scientific publishing without control. The media appearance of faculty for personal purposes and working for other institutions without university approval

were the major corruption aspect in society service. In terms of educational aspect, the corruption was in monopolizing certain curriculum to teach it. Finally, the study reached graphic indexes to support integrity values and limit academic corruption in Saudi Arabia.

مشكلة الدراسة :

يعتبر الفساد من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وإنما يشتد خطورة اذا كان الامر يتعلق بالجامعات لما له من انعكاسا ت خطيرة على الاداء الشامل للبلاد وعلى خطط التنمية وعلى جودة التعليم ومخرجاته .

وتظهر صور الفساد الاكاديمي في وظيفة الجامعة المتمثلة في الجانب التعليمي والاداري كالتعيين في الوظائف الاكاديمية أو وجود أحزاب داخل الجامعة تؤثر سلبا في القرارات و المجاملة في تقييم الاداء الوظيفي أو قد يستغل بعض القيادات الاكاديمية العاملين معهم لمصالحهم كما أنه قد لا توجد اليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة . أما فيما يتعلق في وظيفة الجامعة في جانب البحث العلمي فتتمثل في بعض المظاهر كغياب سياسة الافصاح المالية في الكراسي البحثية و مراكز البحوث واستغلال بعض المتعاقدين في عمل الابحاث، وحجب بعض المعلومات والإحصاءات والبعد عن النزاهة العلمية وشراء أسماء الباحثين العالميين .

وتأتي وظيفة الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع حيث تظهر أوجه الفساد في استغلال بعض الاساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة. أوقد يضع بعض أعضاء هيئة التدريس الطائفية والقبلية والمنطقية اولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع. وقد يؤثر بعض الاعضاء سلبا على الانتماء والولاء للوطن من خلال ما يقدمونه.

وفي هذا المجال أشار البرادعي (2009) الى أن أهم أسباب الفساد هو غياب عنصر الرقابة الذاتية وقصور أساليب الجزاء التحضيرية وأكثر أنماط الفساد انتشار في المملكة العربية السعودية هو الواسطة والرشوة والمحاباة ،وأكدت دراسة العيسى (2007) على أن فساد الاخلاق يزيد من ارتكاب الفساد من وجهة نظر القادة الاداريون بينما أشار الخريجون الى أن سبب الفساد ضعف الرواتب وأبرز أشكال الفساد تتمثل في المحسوبية والواسطة.

وأكد (Chapman , 2016) في دراسته على أن الفساد في التعليم العالي أنه في توسع مما أثر على جودة وكفاءة العملية التعليمية وصنف كل نشاط في الجامعة بأن له أساليب فساد خاصة كبيع المعلومات والغش الاكاديمي والاختلاس والتجاوز على المعايير المحددة . وأكدت بعض الدراسات على أن الفساد الاكاديمي له تأثير على المدى البعيد ويطول خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية و وهو أشد خطورة على المجتمع (Douwere , 2010)

بينما ربطت الكثير من الدراسات العربية والاجنبية بين المسألة والشفافية وأثرهما في الحد من الفساد بصفة عامة وفي التعليم العالي ممثل بالجامعات وهذا ما أكدته دراسة سفينسون Svensson (2007) المطبقة على الجامعات السويدية ودراسة حرب (2011) المطبقة على الجامعات الفلسطينية ودراسة الجرواني (2012) المطبقة على المؤسسات التعليمية المصرية . بينما ذكر حميد (2014) أن أشد أوجه فساد الجامعات خطورة على المستوى العالمي اصدار الشهادات المزيفة التي يتم منحها عبر الانترنت ، وأن غياب الترشيح في تعيين العمداء ومدراء الجامعات في العالم العربي هو من العوامل المؤدية للفساد كما ركز على وجود ظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع المصري وكذلك ما يتعلق بسرقة الابحاث والغش التكنولوجي.

ومن هنا كانت خطورة تلك المظاهر وإذا لم تكبح فسيؤدي ذلك إلى استمرائها وتطبيعها واستشرائها. مما يستوجب دراستها وذلك لندرة البحوث المتعلقة بالفساد الاكاديمي في الجامعات السعودية وفي كونها تتفق مع سياسة الاصلاح التي تنتهجها المملكة العربية السعودية . وتبنى هذه الدراسة على عدة نظريات لمحاولة وصف وتحليل مشكلة الدراسة ومن هذه النظريات : النظرية الاخلاقية (الاتجاه الاخلاقي) ،والنظرية الوظيفية كنظريات موجهة للدراسة وقادرة على وصف وتحليل وتفسير معطياتها.

وبناءً على ما تقدم تحددت مشكلة الدراسة في التعرف على مظاهر الفساد الاكاديمي والإجراءات التي تتخذها ادارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة وذلك للتوصل لمؤشرات تخطيطية للحد من مشكلة الفساد الاكاديمي في ضوء الجهود المبذولة لمكافحة الفساد عالميا بصفة عامة و في المملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلي:

- تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تتناول مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات سواء المتعلقة بالجانب التعليمي أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة

التدريس باعتبارهم العنصر الفعال في الارتقاء بالعمل الاكاديمي ومعالجة أي خلل أو انحراف به ، فخطر الفساد الأكاديمي يتضاعف لأن الجامعات تمثل أبرز المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في غرس القيم الأخلاقية والمنهجية الضرورية لإنتاج المعرفة ونشرها ، وقد يستفيد من نتائج هذه الدراسة شريحة كبيرة من طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الادرية في جميع الجامعات على المستويين المحلي والعالمي، ولعل هذه الدراسة اضافة جديدة للمعرفة بصفة عامة والمكتبة العربية بصفة خاصة لسد النقص في الدراسات التي تناولت مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات وسبل التغلب عليها .

- تكمن الاهمية العملية لهذه الدراسة في التوصل الى مؤشرات تخطيطية للحد من مظاهر الفساد الاكاديمي في الجانب التعليمي والاداري والبحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات في ضوء الجهود المبذولة لمكافحته محلياً وعالمياً .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

أولاً : تحديد مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات ، ويتفرع من هذا الهدف الاهداف الفرعية التالية :

- التعرف على مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري.
- التعرف على مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي .
- التعرف على مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع .
- الإجراءات التي تتخذها ادارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد الاكاديمي في الجامعة .

ثانيا : الوصول الى مؤشرات تخطيطية للحدمن مشكلة الفساد الاكاديمي في ضوء الجهود المبذولة لمكافحة الفساد عالميا بصفة عامة و في المملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى الاجابة عن الاسئلة التالية :

أولاً : ما مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات ؟ ، ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية :

- ما مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري ؟
- ما مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي ؟
- ما مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع ؟
- ما الإجراءات التي تتخذها ادارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة ؟

ثانيا : ما المؤشرات التخطيطية للحد من مشكلة الفساد الاكاديمي في الجامعات ؟

مفاهيم الدراسة الاجرائية:

1-مفهوم الفساد الاكاديمي الاجرائي Academic corruption :

يُعرف الفساد الاكاديمي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه : هو خروج عن الانظمة ومخالفة للقرارات والتعاميم المعتمدة في الجامعات والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري والبحث العلمي وبخدمة المجتمع ، وذلك لتحقيق مصالح شخصية مما ينعكس سلباً على مخرجات الجامعة .

2- مفهوم المؤشرات التخطيطية الاجرائي planning indicators:

تُعرف المؤشرات التخطيطية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها :

1 -معلومات كمية أو كيفية متوافرة تساعد على تفسير مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات.

2 -تتصف هذه المعلومات بالحداثة والدقة والكفاية وتخص الفساد الاكاديمي في الجامعات وبالتالي تمكن من تحديد موضوعات كثيرة متعلقة بهذه الفئة.

3 -يتم الاستفادة من المعلومات في رسم السياسات ووضع الخطط الخاصة بمكافحة الفساد الاكاديمي في الجامعات.

الدراسات السابقة :

تعد الدراسات السابقة من أهم المرجعيات التي يرجع الية الباحث في تحديد ما تتميز به دراسته عن غيرها من الدراسات السابقة وفي هذا السياق سيتم عرض بعض الدراسات الاجنبية والعربية والمحلية التي تناولت موضوع البحث ذات الصلة وهي دراسات متعلقة بالفساد بصفة عامة والمسألة والشفافية والفساد الاكاديمي والاثار المترتبة عليه .

- أجرى شياوتشون ودان Ziochun & Dan (2007) دراسة حول الانعكاسات العلمية والأخلاقية للفساد الأكاديمي في الجامعات وهدفت الى الكشف عن نشاطات البحث

العلمي وعلاقتها بالفساد الاكاديمي في الصين وتم اجراء الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين عن طريق اجراء مقابلات لهم وأشارت النتائج الى أن مستوى الفساد الأكاديمي في الجامعات الصينية الحكومية كان متوسطا وأن ضعف الأخلاقيات العلمية لدى الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس أحد أهم ظهور هذه الأسباب وأن هناك علاقة ارتباطية بين البحث العلمي التربوي في الجامعات وبين الفساد الاكاديمي فيها .

- قام العجمي (2008) بدراسة هدفت الى التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب مظاهر الفساد الاكاديمي في جامعات دولة الكويت وطبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أبرزها أن أسباب الفساد رجعت بالمرتبة الأولى للعوامل الاجتماعية تليها العوامل الاقتصادية واخرها العوامل الذاتية وأن التحيز والمحاباة كانت أكثر مظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي أما أقلها فكان الاختلاس وأن سبل التغلب على مظاهر الفساد تتمثل في مراعاة الكفاءة والتميز العلمي والأخلاقي في التعيينات وكشفت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن أسباب الفساد تعزى لمتغير الجنس بينما وجدت فروق تعزى لمتغير الجامعة وذلك لصالح الجامعات الخاصة وأوصت الدراسة بضرورة مكافحة الفساد من خلال تفعيل مبدأ الثواب والعقاب وسرعة توضيح الجزاء للموظف الذي يتقاعس عن تأدي مهامه أو يسيء استعمال السلطة إضافة الى اعتماد الأسس والمعايير القائمة على الكفاءة في التعيين .
- أجرى حميد (2009) دراسة حول الفساد في الجامعات المصرية والتي حددها : التجاوزات في مستوى الإدارة : والتي تمثلت في التعيين بدء من عمداء الكليات الذين يعينون على أساس سياسي لا أكاديمي ومن ثم يدينون بالولاء للإدارة العليا ولرئيس الجامعة ونوابه حيث لا يهتمون بمصلحة كلياتهم الأكاديمية والعلمية اما التجاوزات في قطاع الأساتذة الجامعيين : والتي تمثلت في عدم وفاء أعضاء هيئة التدريس بالتزاماتهم والانشغال بالأعمال الإضافية خارج الجامعة لتحسين المستوى المعيشي والفساد في الامتحانات الشفوية والتطبيقية ومشكلات بنشر الأوراق العلمية والتجاوزات في الترقيات ، اما التجاوزات في قطاع الطلاب : وأهم أوجه الفساد هي ظاهرة الغش وهي أكثرها انتشارا، وأن من أسباب ظهوره الجمود والبيروقراطية وانخفاض الأجور

وعدم وجود رادع قوي ضد المفسدين وعدم الجدية في تطبيق القانون وعدم كفاءة النظام التعليمي والعادات المجتمعية .

- قام السليم (2012) بدراسة هدفت إلى معرفة درجة وجود الفساد في الجامعات الأردنية وأسبابه ومظاهره عبر تطبيق استبيان على عينة عشوائية من الأكاديميين والاداريين من الجامعات الحكومية والخاصة واجراء مقابلات لهم ، وقد بينت نتائج الدراسة مدى وجود الفساد في الجامعات الأرنية بدرجة كبيرة بنسبة (69 %) تقريبا .كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى في أسباب الفساد ثم الأسباب الإدارية تليها السياسية والذاتية وفي المرتبة الأخيرة كانت الاقتصادية كما أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى أن أكثر مظاهر الفساد في الجامعات هي المحاباة أو التحيز يليها إساءة استخدام السلطة أما أهم المظاهر فهي الرشوة ودفع مقابل أمام الخدمة المشروعة أو غير المشروعة .كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن أسباب الفساد تعزى لمتغيرات الدراسة (ملكية الجامعة وهي عائدة للجامعات الحكومي ، المسمى الوظيفي ، وعائدة للإداريين ولمتغير الجنس عائد للذكور).
- أجرى الكعبي (2013) دراسة هدفت إلى اقتراح منهجية مبتكرة لدراسة ظاهرة الفساد في منظومة التعليم العالي في العراق بغرض التعامل المنهجي لمناهضته وخاصة في مرحلة الانتقال المؤسساتي في البلاد . وقد توصل الباحث إلى نتيجة مركزية مفادها ضرورة الإصلاح العاجل وأوضح عدم تأهل التقاليد الأكاديمية والتنظيمية والعلمية من خلال استمرار سيادة الثقافة السياسة في الدولة وعدم نشوء ثقافات جديدة كآليات لانتخاب القيادات الجامعية وضعف المساهمة المجتمعية للجامعات والتي يفترض بها التعاون مع المجتمع في معالجة مشكلات منظومة التعليم العالي واخراجها من عزلتها المؤسساتية تجاه المجتمع وقطاع الأعمال الوطني والدولة الجديدة كما أن وجود الإدارة البيروقراطية يؤدي الى التعطيل والتعقيد التنظيمي والعنف والتخريب الإداري ودون مسألة إدارية وقانونية ، وحددت أهم عوامل الفساد في القبول الجامعي ، البحث العلمي . الدراسات العليا ، إنفاق موازنات الجامعة المالية ، العلاقة بين الأستاذ والطالب والترقيات العلمية . ومن الصعوبات الانغلاق المؤسساتي وغياب الرقابة الفعالة

والخضوع للرئيس المباشر وليس القانون ووجود التكتلات الفئوية الداخلية وفى الضغط الداخلي والخارجي.

- قامت أبهيجيت Abhijit (2014) بدراسة موضوع اختلاس منح الطلاب في الجامعات من صندوق المنح الغير معينه وذلك من قبل نائب مستشار في جامعة وايست بنغال في الهند باستخدام أداة دراسة الحالة وقد استغرق البحث مدة تتجاوز السنتين وذلك باستخدام اسماء حقيقة. وكشفت الدراسة أنه ليس فقط من المهم معرفة كيف تتم اعمال الفساد باستخدام المناصب العالية للمصالح الشخصية ولكن من المهم ايضا ان تعرف ماذا يحدث بعد التعرض للفساد في القطاع العام. كما أن السلطات مرة أخرى تلجأ إلى التستر على الفضيحة باستخدام التدابير البيروقراطية. وكما وجد أنه بغض النظر عن الأنظمة السياسية فأن صلاحيات نائب المستشارة محميه من قبل صانعي القرار في الهيئات الديمقراطية للجامعة. وكشفت الدراسة أن الحق في التصرف في المعلومات من المكن أن يصبح أداة مفيدة جدا لمكافحة الفساد في الجامعة في قانون الهند.
- أجرت زاميلاتدينوف Zamaletdinov (2016) دراسة هدفت الى التواصل الى نتائج عملية لتطوير سياسة فعالة لمكافحة الفساد في الجامعة. وطبقت على 450 أستاذ جامعي و1200 طالب من140 جامعة روسية ، وكانت النتائج الاساسية لهذه الدارسة هو معرفة اسباب الرشوة و إيجاد ادوات دارجة لمكافحة الفساد في الجامعات و ايضاً اتخاذ تدابير عملية وتنظميه لتطوير سياسة فعالة لمكافحة الفساد وكذلك خلق بيئة جامعية مكافحة للفساد، وتشكيل توجيه ثابت للطلاب والجامعة واعضاء هيئة التدريس في أنشطة مكافحة للفساد من خلال محتوى المواد التعلمية للتعليم العالي. وتقدم هذه الدراسة نتائج مهمة حيث يتم زيادة فعالية سياسة مكافحة الفساد في الجامعات من خلال تشكيل إدارة لمكافحة الفساد في الكيانات العملية التعليمية وتحديد الموقف الفكري والقيمة العاطفية للفساد ومدى تأثيره و تطبيق اساليب المعرفة التفاعلية والأنشطة ذات الصلة .

ومن استعراض الدراسات السابقة تبين أن أسباب الفساد رجعت بالمرتبة الأولى للعوامل الاجتماعية تليها العوامل الاقتصادية واخرها العوامل الذاتية يليها إساءة استخدام السلطة ، وأن ضعف الأخلاقيات العلمية لدى الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس أحد أهم ظهور هذه الأسباب ، وأن

ومن الصعوبات التي تحد من مواجهة الفساد والحد منه الانغلاق المؤسساتي وغياب الرقابة الفعالة والخضوع للرئيس المباشر وليس القانون ووجود التكتلات الفئوية الداخلية ، كما تبين أن وأهم أوجه الفساد هي ظاهرة الغش وهي أكثرها انتشارا، وأن من أسباب ظهوره الجمود والبيروقراطية وانخفاض الأجور وعدم وجود رادع قوي ضد المفسدين وعدم الجدية في تطبيق القانون وعدم كفاءة النظام التعليمي والعادات المجتمعية . كما تمت الاشارة الى أن أكثر مظاهر الفساد في الجامعات هي المحاباة أو التحيز والرشوة ودفع مقابل أمام الخدمة المشروعة أو غير المشروعة ،أما أقلها فكان الاختلاس وأن سبل التغلب على مظاهر الفساد تتمثل في مراعاة الكفاءة والتميز العلمي والأخلاقي في التعيينات واتخاذ تدابير عملية وتنظميه لتطوير سياسة فعالة لمكافحة الفساد وخلق بيئة جامعية مكافحة للفساد، وتشكيل توجيه ثابت للطلاب واعضاء هيئة التدريس في أنشطة مكافحة للفساد من خلال محتوى المواد التعلمية للتعليم العالي .

واتضح أن الدراسات السابقة تتشابه مع الدراسة الحالية في اهتمامها بدراسة مشكلة الفساد الاكاديمي ومظاهرة في الجامعات وتختلف عنها في المجال المكاني الذي طُبقت فيه تلك الدراسات مثل الصين والكويت و مصر والاردن والعراق والهند وروسيا في حين ان الدراسة الحالية مطبقة في السعودية ، كما انفردت الدراسة الحالية في الهدف الثاني المتمثل في التوصل الى مؤشرات تخطيطية للحد من مشكلة الفساد الاكاديمي .

أدبيات الدراسة:

- **الفساد الاكاديمي** Academic corruption:

يُعرف الفسادُ في اللغة بأنه: نقيض الصلاح، فَسَدَ يفسُد ويفسِد، وفسُدَ فساداً وفسوداً. خلاف المصلحة، والاستفسادُ خلاف الاستصلاح، قال الله تعالى ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الروم: 41]، والفساد هنا الجدب في البر، والقحط في البحر. يعني المدن التي على ضفاف الأنهار (ابن منظور ،ب.ت، ص 336) .وقال ابن سيدة في "المحكم"، والراغب الأصفهاني في "المفردات":

"الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج أو كثيراً ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن" (الترابي ، 2005،ص99).

وقال الفيروز آبادي في "القاموس المحيط": "فَسَد كعَصَرَ، والفساد: أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة، وتفاسد القوم يعني تقاطعوا الأرحام (القاموس المحيط ، د .ت ، ص 444).

ويعرف الفساد أيضا بأنه "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية والمنسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة" (بوادي ، ٢٠٠٨ ،ص ١٣).

كما تم تعريف الفساد بأنه " خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له أو آخرين ذوي علاقة أو استغلال غياب القانون بشكل واعي للحصول على هذه المنافع " (مصلح ، 2013م ، ص 16).

وعرفت منظمة الشفافية الدولية (الفساد) بانه :" اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة "(منظمة الشفافية الدولية ، 2007) ، فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام او الخاص لتحقيق مكاسب شخصية ، ولا يشترط في المكاسب او المنافع الخاصة التي يلتمسها الفاسد ان تكون لمصلحته الخاصة هو ، بل قد تكون لاحد افراد عائلته او لقريب او صديق او منظمة او يتعاطف معها.

يُعرف الفساد بأنه سلوك ناتج عن انهيار سلم القيم الاجتماعية التي تولد أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم، فقد عرفه "رونالد ريث وسميكنز (R.Rith&Wosmikanz) بأنه: "كل فعل يعتبره المجتمع فاسدا، ويشعر فاعله بالذنب وهو يقترفه" (مصطفى ،2008،ص 17)، كما يرى "فميرتون" (Vemirton) أن الفساد" يمكن أن يكون ميكانزيم لتشجيع التغير الاجتماعي وإشباع الحاجات غير المشبَّعة لجماعات معينة داخل المجتمع، أي أنه يمكن للفساد أن يحدث آثار إيجابية، وفسره البعض على أنه محصلة تاريخية ثقافية خاصة بكل شعب أو ثقافة، أي أنه مجرد استمرار لممارسات اجتماعية موروثة سابقة على سيادة اقتصاد السوق والرأسمالية الدولية الحديثة(الشطي، 2001،ص256).

إذن الفساد وفق هذا الاتجاه ما هو إلا تعبير عن سلوكيات اجتماعية منحرفة تختلف تقديراتها من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر وهذا حسب الثقافة السائدة فمثلا يمكن أن يعتبر سلوك ما فاسدا في دولة إسلامية، ولا يعتبر فاسد في دولة أوروبية، أو أن هذا السلوك كان يعتبر فاسدا في زمن مضى ولكنه لم يعد كذلك أو العكس.

ويُعرف الفساد الاكاديمي بأنه " سلوك منحرف ومخالف للأنظمة والقوانين النافذة في الوسط الجامعي والجهاز الاداري للجامعة وذلك لصالح أهداف شخصية أو جماعية مما يسبب عدم تحقيق الاهداف لتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية في الجامعة (العجمي ،2008، ص 8).

يتبين مما تقدم أن مفهوم الفساد يعتبر من المفاهيم الشائكة التي تعددت فيها الآراء وتباينت فيها التعاريف، ويرجع هذا التباين إلى تشعب مجالاته وتوسع محتوياته، وتطور آلياته ، فالنظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين يتأثر بالحقل العلمي للباحث وبالمنظور الذي يتخذه، لذلك ليس هناك إجماع على تعريف شامل يطال كافة أبعاده.

- **المؤشرات التخطيطية** planning indicators:

تُعرف المؤشرات التخطيطية بانها مجموعة من البيانات الكمية أو الكيفية التي تستمد من جوانبها المختلفة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وتستهدف التوصل إلى إجابات للعديد من التساؤلات الاجتماعية، لتحديد المشكلات البارزة في المجتمع (الجوهري،1990،ص 43).

بينما تعرف وزارة البيئة البريطانية المؤشر بأنه "معلومات كمية متوافرة تساعد على تفسير أو تبرير ظاهرة أو موضوع ما أو تساعد أكثر على تفسير سبب تغير الأمور أو الأشياء بمرور الزمن" (Trumbic . 2001: 2)

وللمؤشرات التخطيطية مفهومان الأول وهو المعني بتحديد حجم المشكلة وقياسها قياس دقيق للوقوف على الوضع الراهن لها، بينما يتمثل الثاني في استخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة لمتابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة، ويختلف المؤشر عن الإحصاء في أن المؤشر لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله، في حين أن الإحصاء يعرض الواقع فقط، والمؤشرات تؤدى إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة ومن خلالها يمكن الوقوف على أبعادها وتحديد أسبابها بما يمكن من وضع الخطط وتحديد السياسات والآليات اللازمة نحو معالجتها، ويمكننا توضيح أهم خصائص المؤشرات على النحو الآتي :يفترض أن المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات – المؤشر أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر – ارتباط المؤشر بهدف يسعى إلى تحقيقه (ابراهيم ، م2010 ، ص72-73) .

- **نظريات الدراسة** :

– النظرية الاخلاقية (الاتجاه الاخلاقي) Moral Corruption :

يعتبر هذا الاتجاه من الاتجاهات التقليدية التي تركز على العوامل الفردية في تعريف الفساد وتحليله، فقد تطرق إليه معظم الفلاسفة الغربيين أمثال "أفلاطون" (Plato) الذي يرى أن انحطاط المدينة الفاضلة وتحولها إلى مدينة فاسدة يعود إلى انحراف المجتمع عن القيم والأخلاق النبيلة وقيام حاكم طاغي، و"أرسطو"(Aristotle) الذي كان له تقريبا نفس التصور في وصفه للحكم المنحرف ، و"ميكيافيلي" (Machiavelli) الذي ربطه بالحرية وأنانية الإنسان التي تدفعه إلى الانحراف عن القيم والأعراف السائدة(لمام ، 2008، ص 28)، ومونتيسكيو (Montesqueio) الذي يرى أن الفساد متأصل في الطبيعة الإنسانية التي تتميز بعدم الاكتمال، كما تمت الإشارة إليه في الحضارات الأخرى وفي الإسلام، وعليه فإن الفساد من منظور الأخلاقيين هو خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة والفضيلة ومبادئ الأخلاق، وعرفه البعض بأنه "حالة من فقدان قيم النزاهة، وعدم احترام المبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع، وهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى مكاسب خاصة أو معنوية"(لمام ، 2008، ص 28) ، أو أنه تدني المستوى الأخلاقي لأفراد المجتمع الذي يهيأ البيئة المناسبة لانتشاره ، كما بين أصحاب المدرسة الأخلاقية خطورته في إعاقة عملية التنمية والتحديث وبما ان الجامعات تمثل أبرز المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في غرس القيم الأخلاقية والمنهجية الضرورية لإنتاج المعرفة ونشرها ، وهي التي تنضج فيها شخصيات الطلاب الذين سيتولون إدارة الدولة بعد تخرجهم، وستنطبع شخصياتهم بمدى التزام أساتذتهم بالمعايير الضرورية لإنتاج المعرفة أو تفريطهم فيها. وإذا وصل الفساد إلى الجامعات فذلك نذيرٌ بتحوُّله إلى مشكلة يصعب علاجها بسبب زيادة تعقدها وكثرة مظاهرها.

النظرية الوظيفية Functional theory :

يعتمد أنصار هذه النظرية على مفاهيم أساسية في دراساتهم الاجتماعية للظواهر منها على سبيل المثال لا الحصر: النسق الاجتماعي، الوظيفة، الاختلال الوظيفي Dysfunctional والمحافظة على النمط وإدارة التوتر . وأنصار هذه النظرية يرون أن حالات التغير الاجتماعي المفاجئة ستؤدى إلى خلق درجة من اختلال التوازن في النسق بافتراض أن أي مجتمع يمثل نسقا تتكامل أجزاؤه بعضها مع البعض الآخر من أجل المحافظة على استمرار ذلك النسق واستمراره. فكل نسق يؤدي وظيفة محددة داخل ذلك الكل الأكبر فإذا ما اختل أو انحرف ذلك النسق الفرعي في أدائه لتلك الوظيفة فإنه يؤثر في توازن النسق العام وسلامته مما يسبب في بروز عدد من المشكلات الاجتماعية بواقع ذلك المجتمع، ومنها حدوث الفساد في الجامعات.

وبهذا فان النظرية البنائية الوظيفية ترجع المشكلات والظواهر الاجتماعية غير السوية أو المرضية مثل الفساد الى حالة الارتباك وعدم التوازن التي تنجم عن الاختلال الوظيفي للأنساق الفرعية ، وهذه

الاخيرة ناتجة عن حالات التغير الفجائية الآتية اما من الداخل أو من خارج حدود المجتمع (المصراتي ، 2011،ص 40-44).

فانصار هذه النظرية يرون أن موجات التغير (الفساد الاكاديمي في الجامعات) هو المسؤول عن الكثير من المشكلات في الجامعات والتي تتطلب أن تسعى الجامعات الى ابتداع سبل للحد من انتشار مظاهر الفساد في الجامعات بحثا عن مزيد من التوازن الاجتماعي.

منهجية الدراسة :

نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تسعى الى محاولة كشف مظاهر الفساد الاكاديمي والتخطيط للحد منها معتمدة على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها.

المنهج المستخدم:

اعتمدت تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الحكومية في مدينة الرياض .

حدود الدراسة:

1-الحدود البشرية (مجتمع الدراسة – العينة):

أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الحكومية في مدينة الرياض بناء على أحدث الإحصاءات الواردة من وزارة التعليم لعام 2013 (وزارة التعليم ،مركز احصاء ت التعليم العالي).

تم استخدام العينة الحصصية وذلك بعد تحديد العدد الاجمالي من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السابق ذكرها وحيث أن مجتمع الدراسة يعتبر متجانس فأنه تم اختيار نسبة 10% كعينة من المجتمع الكلي، ومن ثم تحديد نسبة تمثيل أعضاء هيئة التدريس من كل جامعة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1)

عينة الدراسة حسب الجامعات

الجامعة	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	المجموع	النسبة %	العينة
جامعة الملك سعود.	720	1378	885	2983	54,7	298
جامعة الامام محمد ابن سعود.	212	475	996	1683	30,9	168
جامعة الاميرة نوره.	55	126	601	782	14.4	79

المجموع	545

2-الحدود المكانية:

تتحدد الحدود المكانية للدراسة الحالية في التالي:

- جامعة الملك سعود.
- جامعة الامام محمد ابن سعود.
- جامعة الاميرة نوره.

3-الحدود الزمنية:

تتحدد الحدود الزمنية للدراسة الحالية من 12/22/ 1436هـ الى 22 / 3 / 1438هـ.

أداة جمع البيانات :

اعتمدت هذه الدراسة على استبيان موجه لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك وفقاً للخطوات التالية:

الصياغة الأولية لعبارات الاستبيان حول كل موضوع فرعي للدراسة بحيث تكون جميع هذه الأسئلة ضرورية وغير مكررة.

وسيتم تقسم الاستبيان إلى خمس محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: يتناول البيانات الأولية للمبحوث.

المحور الثاني: يتناول مظاهر الفساد المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري .

المحور الثالث :يتناول مظاهر الفساد المتعلقة بجانب البحث العلمي.

المحور الرابع : يتناول مظاهر الفساد المتعلقة بجانب خدمة المجتمع.

المحور الخامس : يتناول الإجراءات المتخذة للحد من الفساد في الجامعات السعودية .

صدق أداة الدراسة:

أ – الصدق الظاهري للأداة :

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المحكمين ، وفي ضوء آرائهم تم إعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

ب – صدق الاتساق الداخلي للأداة :

تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

الجدول رقم (2)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور بالدرجة الكلية للمحور

المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
الأول	1	0.585**	8	0.688**
	2	0.728**	9	0.449**
	3	0.493**	10	0.628**
	4	0.271**	11	0.581**
	5	0.380**	12	0.530**
	6	0.373**	13	0.571**
	7	0.536**	-	-
الثاني	2	0.377**	8	0.532**
	3	0.572**	9	0.459**
	4	0.604**	10	0.429**
	5	0.711**	11	0.629**
	6	0.760**	12	0.502**
الثالث	1	0.608**	6	0.552**
	2	0.537**	7	0.610**
	3	0.538**	8	0.455**
	4	0.453**	9	0.541**
	5	0.484**	10	0.654**
الرابع	1	0.239**	8	0.675**
	2	0.587**	9	0.584**
	3	0.690**	10	0.523**
	4	0.706**	11	0.478**
	5	0.660**	12	0.534**
	6	0.662**	13	0.438**
	7	0.635**	-	-

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

يتضح من الجدول (1) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

- **ثبات أداة الدراسة :**

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة تم استخدام (معادلة ألفا كرونباخ) ((α) Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (2) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (3)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري	13	0.7774
مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي	12	0.7932
مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع	10	0.7340

0.7890	13	الإجراءات التي تتخذها ادارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة
0.7668	48	الثبات العام

يتضح من الجدول رقم (2) أن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (0.7668) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة .

- **أساليب المعالجة الإحصائية :**

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم حساب المدى(3-1=2)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي(3/2= 0.67) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي :

- من 1 إلى 1.67 يمثل (لا) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه (عدم الموافقة) .
- من 1.68 إلى 2.34 يمثل (أحياناً) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه (موافقة بدرجة متوسطة).
- من 2.35 إلى 3.00 يمثل (دائماً) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه (موافقة بدرجة كبيرة).

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية :

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لمفردات عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weighted Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
3. المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
4. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور

الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات مفردات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

جدول رقم (4)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجامعة

الجامعة	التكرار	النسبة
الملك سعود	298	54.7
الإمام محمد ابن سعود	168	30.8
الأميرة نورة	79	14.5
المجموع	545	%100
التخصص	التكرار	النسبة
علوم إنسانية	179	32.8
علوم صحية	109	20.0
علوم طبيعية	166	30.5
هندسة او حاسب	60	11.0
اخر	31	5.7
المجموع	545	%100
العمر	التكرار	النسبة
30 الى اقل من 35 سنة	58	10.6
35 الى اقل من 40 سنة	96	17.6
40 الى اقل من 50 سنة	180	33.0
50 الى اقل 55 سنة	131	24.0
55 الى اقل من 60 سنة	80	14.8
المجموع	545	%100
عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
1 – 5 سنوات	82	15.0
5 – 10 سنوات	164	30.2
10 – 15 سنة	144	26.4
15 – 20 سنة	100	18.3
20 سنة فأكثر	55	10.1
المجموع	545	%100
العمل في مناصب إدارية	التكرار	النسبة
نعم	444	81.5
لا	101	18.5
المجموع	545	%100
عدد المناصب	التكرار	النسبة
واحد	47	10.6
اثنان	88	19.8
ثلاثة	131	29.5

الجامعة	التكرار	النسبة
أربعة	107	24.1
خمسة فأكثر	71	16.0
المجموع	444	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن 54.7% من إجمالي أفراد الدراسة بجامعة الملك سعود وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما 30.8% من إجمالي أفراد الدراسة بجامعة الإمام محمد بن سعود ، و 14.5% من إجمالي أفراد الدراسة بجامعة الأميرة نورة.

ويتضح أن 32.8% من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم علوم إنسانية وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما 30.5% من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم علوم طبيعية ، و20.0% من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم علوم صحية ، و11.0% من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم هندسة او حاسب، و 5.7% من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم تخصص أخر .

بينما يتضح من الجدول أن 33.0% من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم من 40 الى اقل من 50 سنة وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما 24.0% من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم من 50 الى اقل 55 سنة ، و 17.6% من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم من 35 الى اقل من 40 سنة ، و 14.7% من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم من 55 الى اقل من 60 سنة ، و 10.6% من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم من 30 الى اقل من 35 سنة .

كما يتضح أن 30.2% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم من 5 – 10سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما 26.4% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم من 10 – 15 سنة ، و 18.3% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم من 15 – 20 سنة ، و 15.0% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم من 1 – 5 سنوات ، و 10.1% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر .

كما اتضح أن 81.5% من إجمالي أفراد الدراسة سبق لهم العمل في مناصب إدارية وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ، بينما 18.5% من إجمالي أفراد الدراسة لم يسبق لهم العمل في مناصب إدارية .

أولاً : عرض نتائج السؤال الأول:

حدد التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة في الآتي " ما مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري"؟

للتعرف على مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات

محور مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (5)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	نعم	إلى حد ما	لا			
4	احتكار بعض أعضاء هيئة التدريس مقررات معينة لتدريسها كل فصل.	ك	290	91	164	2.23	0.884	1
		%	53.2	16.7	30.1			
5	وجود أحزاب داخل القسم التعليمي مما يؤثر سلبا على اتخاذ بعض القرارات .	ك	269	102	174	2.17	0.885	2
		%	49.4	18.7	31.9			
3	التجديد للمتعاقدين وبالإمكان الاستغناء عنهم .	ك	258	88	199	2.11	0.910	3
		%	47.3	16.1	36.5			
6	العدالة في توزيع الأعمال الإدارية.	ك	241	75	229	2.02	0.929	4
		%	44.2	13.8	42.0			
10	هناك مجاملة في توزيع الأنصبة (الوحدات الدراسية) لبعض أعضاء هيئة التدريس	ك	208	69	268	1.89	0.929	5
		%	38.2	12.7	49.2			
2	عدم أغلبية الأساتذة بتغطية جميع مفردات المقرر.	ك	177	90	278	1.81	0.896	6
		%	32.5	16.5	51.0			
8	وجود محسوبية في اختيار أعضاء اللجان الدائمة .	ك	160	108	277	1.79	0.870	7
		%	29.4	19.8	50.8			
9	إجبار الطلاب على شراء مؤلفات أعضاء هيئة التدريس.	ك	144	139	262	1.78	0.836	8
		%	26.4	25.5	48.1			
1	التجاوزات عن بعض الشروط عند تعيين بعض المعيدين والمحاضرين	ك	161	101	283	1.78	0.875	9
		%	29.5	18.5	51.9			
12	استغلال القيادات الأكاديمية للعاملين معهم لمصالحهم الشخصية	ك	125	139	281	1.71	0.815	10
		%	22.9	25.5	51.6			
11	صرف المستحقات المالية لخارج الدوام دون الالتزام بالضوابط	ك	108	98	339	1.58	0.801	11
		%	19.8	18.0	62.2			
13	عدم وجود آليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة.	ك	94	123	328	1.57	0.769	12
		%	17.2	22.6	60.2			
7	المجاملة في تقييم الأداء الوظيفي.	ك	94	113	338	1.55	0.770	13
		%	17.2	20.7	62.0			
المتوسط العام						1.85	0.449	

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود بعض مظاهر الفساد في الجامعات فيما يتعلق بالجانب التعليمي والإداري بدرجة متوسطة حيث كان المتوسط العام للمحور (1.85 من 3) واتضح من النتائج أن أبرز هذه المظاهر تتمثل في احتكار بعض أعضاء هيئة التدريس مقررات معينة لتدريسها كل فصل و وجود أحزاب داخل القسم التعليمي مما يؤثر سلبا على اتخاذ بعض القرارات، ويتم التجديد للمتعاقدين وبالإمكان الاستغناء عنهم، ووجود مجاملة في توزيع الأنصبة ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العجمي ،2008) والتي أشارت الى أن التحيز والمحاباة كانت أكثر مظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي. وقد تعود هذه النتيجة الى ضعف متابعة الجوانب التعليمية والإدارية من قبل القيادات الجامعية الأمر الذي قد يؤدي الى زيادة مظاهر الفساد في الجامعات ويؤثر على مستوى ادائها في الجانب التعليمي والإداري .وتتفق هذه النتيجة مع دراسة تانقس (Tacgues،2012) التي أشارت الى أن الفساد في التعليم العالي له أثر على جودة وكفاءة العملية التعليمية .ومن مظاهر الفساد التي توصلت اليها الدراسة الحالية: عدم التزام أغلبية الأساتذة بتغطية جميع مفردات المقرر ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حميد ، 2009) والتي أوضحت أن من مظاهر الفساد **في** الجامعات بعض تجاوزات الأساتذة الجامعيين المتمثلة في عدم وفاء أعضاء هيئة التدريس بالتزاماتهم والانشغال بالأعمال الإضافية خارج الجامعة لتحسين المستوى المعيشي.

كما تبين من النتائج وجود عدالة في توزيع الأعمال الإدارية بدرجة متوسطة ، ووجود محسوبية في اختيار أعضاء اللجان الدائمة ، وإجبار الطلاب على شراء مؤلفات أعضاء هيئة التدريس ويتضح أن هذه الامور مرتبطة بمقابل مادي سواء الاعمال الادارية والعمل في اللجان الدائمة وبيع مؤلفات أعضاء هيئة التدريس وقد يعود ذلك لضعف الرواتب المخصصة لهم وارتباط الاعمال الاخرى بمقابل مادي اضافي والذي تم وضعه لتحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الاعمال الادرية التي يفترض أن يكون التكليف لها بشكل دوري بعيداً عن المحسوبية واحتكار القلة لها. وفي هذا المجال أشارت دراسة (العيسى،2007) الى أن سبب الفساد ضعف الرواتب وأبرز أشكال الفساد تتمثل في المحسوبية والواسطة، وفي هذا المجال أكدت دراسة (حميد ، 2014) الى أن من العوامل المؤدية للفساد في الجامعات غياب الترشيح في تعيين العمداء ومدراء الجامعات في العالم العربي . ومن مظاهر الفساد أيضاً التجاوز عن بعض شروط عند تعيين بعض المعيدين والمحاضرين واستغلال القيادات الأكاديمية للعاملين معهم لمصالحهم الشخصية . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (السليم ، 2012) والتي توصلت الى أن أكثر مظاهر الفساد في الجامعات هي المحاباة أو التحيز يليها إساءة استخدام السلطة ، والذي يعتبر

وفي هذا السياق نجد أن ما تقدم من نتائج يؤكد على ما ورد في ادبيات الدراسة الحالية –النظرية الاخلاقية– التي أوضحت أن الفساد هو خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة والفضيلة ومبادئ الأخلاق، وفقدان قيم النزاهة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى مكاسب خاصة أو

معنوية أو أنه تدني المستوى الأخلاقي لأفراد المجتمع الذي يهيأ البيئة المناسبة لانتشاره، كما بين أصحاب النظرية الأخلاقية خطورته في إعاقة عملية التنمية والتحديث.

ومن المظاهر التي لم تتم الموافقة عليها من قبل أفراد الدراسة: صرف المستحقات المالية لخارج الدوام دون الالتزام بالضوابط، ووجود آليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة، والمجاملة في تقييم الأداء الوظيفي ، وقد يعود ذلك لضعف وجود مثل هذه المظاهر في الجامعات .

ثانياً : عرض نتائج السؤال الثاني :

حدد التساؤل الثاني من تساؤلات الدراسة في الآتي " ما مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي" ؟

للتعرف على مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (6)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	نعم	إلى حد ما	لا			
5	دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم.	ك	322	105	118	2.37	0.818	1
		%	59.1	19.3	21.7			
4	ضعف الدقة والموضوعية في تحكيم الأبحاث.	ك	277	110	158	2.22	0.867	2
		%	50.8	20.2	29.0			
6	عمل فرق بحثية في مشاريع مدعومة لا يعمل جميع أفرادها.	ك	254	114	177	2.14	0.879	3
		%	46.6	20.9	32.5			
7	وجود عدالة في اختيار المشاريع البحثية المدعومة.	ك	249	110	186	2.12	0.887	4
		%	45.7	20.2	34.1			
8	ضعف الأمانة العلمية في التوثيق.	ك	219	151	175	2.08	0.847	5
		%	40.2	27.7	32.1			
9	تغيير أغلبية الباحثون نتائج الدراسات وفقا لا أرائهم.	ك	216	119	210	2.01	0.885	6
		%	39.6	21.8	38.5			
12	صرف بعض بنود ميزانية البحوث في غير موضعها	ك	213	99	233	1.96	0.905	7
		%	39.1	18.2	42.8			
11	حجب بعض المعلومات والإحصاءات عن الباحثين.	ك	202	116	227	1.95	0.887	8
		%	37.1	21.3	41.7			

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	نعم	إلى حد ما	لا			
10	استغلال بعض المتعاقدين في عمل الأبحاث.	ك	174	100	271	1.82	0.887	9
		%	31.9	18.3	49.7			
2	وجود سياسة إفصاح مالية في مراكز البحوث.	ك	143	73	329	1.66	0.867	10
		%	26.2	13.4	60.4			
3	وجود سياسة إفصاح مالية في الكراسي البحثية.	ك	140	73	332	1.65	0.862	11
		%	25.7	13.4	60.9			
1	استغلال الطلاب في البحث العلمي من قبل بعض الأساتذة.	ك	103	97	345	1.56	0.791	12
		%	18.9	17.8	63.3			
المتوسط العام						1.96	0.478	

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود بعض مظاهر الفساد في الجامعة فيما يتعلق بالبحث العلمي بدرجة متوسطة وبمتوسط عام للمحور (1.96 من 3.00) واتضح من النتائج أن أبرز هذه المظاهر تتمثل في دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم وقد يعود ذلك الى بأن بعض أعضاء هيئة التدريس يرغب في النشر العلمي لأبحاثه بأي أسلوب للحصول على الترقية ، اضافة الى قلة أوعية النشر المحلية وصعوبة الوصول لها مع طول الوقت المستغرق لإنهاء اجراءات النشر والرد على الباحثين الذي قد يمتد الى عام وأكثر.

كما تبين أن من مظاهر الفساد ضعف الدقة والموضوعية في تحكيم الأبحاث. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شياوتشون ودان (Ziochun & Dan، 2007) والتي أشارت الى أن ضعف الأخلاقيات العلمية لدى الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس أحد أسباب الفساد الأكاديمي في البحث العلمي بالجامعات . ومن مظاهر الفساد أيضاً : عمل فرق بحثية في مشاريع مدعومة لا يعمل جميع أفرادها ، وقد يعود ذلك الى جهل العديد من أعضاء هيئة التدريس للحقوق والامتيازات التي تمنحها لهم الجامعة مما يجعلهم عرضة للاستغلال من قبل البعض ويشجع على ظهور الفساد وقد ينعكس ذلك سلباً على جودة المشاريع البحثية لان أي عضو في الفريق لا يؤدي دوره قد يؤثر على العمل بشكل عام ، واستنادا الى ما ورد في ادبيات الدراسة (النظرية الوظيفية) التي أشارت الى أن كل نسق يؤدي وظيفة محددة داخل ذلك الكل الأكبر فإذا ما اختل أو انحرف ذلك النسق الفرعي في أدائه لتلك الوظيفة فإنه يؤثر في توازن النسق العام وسلامته مما يسبب في بروز عدد من المشكلات ومنها ضعف جودة المشاريع البحثية والتي تعتبر من مظاهر الفساد في الجامعات، و تتفق هذه النتيجة مع دراسة (العجمي ، 2008) ومن مظاهر الفساد ايضا : ضعف الأمانة العلمية في التوثيق وتغيير أغلبية الباحثون نتائج الدراسات وفقا لا أراءهم وصرف بعض بنود ميزانية البحوث في غير موضعها وحجب بعض المعلومات

والإحصاءات عن الباحثين ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الغنام ، 2011) والتي توصلت الى أن من معوقات مكافحة الفساد تحفظ بعض الجهات في الادلاء بالمعلومات .

وتبين أن من مظاهر الفساد استغلال بعض المتعاقدين في عمل الأبحاث ، وهذه النتائج تتفق مع ما أشار الية (حميد ،2009) أن من مشكلات الفساد على مستوى أعضاء هيئة التدريس (لجوء بعض أساتذة الجامعات الى السرقات الادبية أذ يتم نشر أبحاث غيرهم بأسمائهم).

ومن المظاهر التي لم تتم الموافقة عليها من قبل أفراد الدراسة: وجود سياسة إفصاح مالية في مراكز البحوث ووجود سياسة إفصاح مالية في الكراسي البحثية ، وقد يعود ذلك لعدم الاعلان والشفافية عن الامور المالية في الجامعات، ومن المظاهر التي لم تتم الموافقة عليها استغلال الطلاب في البحث العلمي من قبل بعض الأساتذة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العجمي ، 2008) وقد يرجع عدم موافقة أفراد الدراسة على استغلال الطلاب في البحث العلمي الى أن البحوث المقدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس تتطلب مهارة أكاديمية عالية وليس بمقدور الطلاب غالبا القيام بإعداد مثل هذه البحوث بشكل كامل.

ثالثاً : عرض نتائج السؤال الثالث :

حدد التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة في الآتي " ما مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع" ؟

للتعرف على مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (7)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	نعم	إلى حد ما	لا			
8	الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية.	ك	300	88	157	2.26	0.878	1
		%	55.0	16.1	28.8			
1	الارتباط بعمل في مؤسسات أخرى دون موافقة الجامعة.	ك	247	145	153	2.17	0.840	2
		%	45.3	26.6	28.1			
6	يتم حجب بعض المعلومات والمعارف التي تخدم المجتمع.	ك	251	108	186	2.12	0.888	3

			34.1	19.8	46.1	%		
4	0.893	2.11	190	105	250	ك	استغلال تقديم برامج خدمة المجتمع في تحقيق المصالح الخاصة.	7
			34.9	19.3	45.9	%		
5	0.875	1.99	212	128	205	ك	الاستغلال المادي للمؤسسات المحتاجة في المجتمع .	10
			38.9	23.5	37.6	%		
6	0.895	1.91	245	105	195	ك	يضع بعض أعضاء هيئة التدريس القبلية أو المنطقية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع.	4
			45.0	19.3	35.8	%		
7	0.806	1.59	334	100	111	ك	يضع بعض أعضاء هيئة التدريس الطائفية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع.	3
			61.3	18.3	20.4	%		
8	0.790	1.54	354	89	102	ك	إساءة استخدام الممتلكات العامة .	9
			65.0	16.3	18.7	%		
9	0.776	1.53	352	97	96	ك	استغلال بعض الأساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة.	2
			64.6	17.8	17.6	%		
10	0.713	1.42	388	85	72	ك	يؤثر بعض الأعضاء سلبا على الانتماء والولاء للوطن من خلال ما يقدمونه في المجتمع	5
			71.2	15.6	13.2	%		
	0.455	1.86	**المتوسط العام**					

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود مظاهر للفساد في الجامعة فيما يتعلق بخدمة المجتمع بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (1.86 من 3.00) واتضح من النتائج أن أبرز هذه المظاهر تتمثل في الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية وقد يعود ذلك الى أن بعض أعضاء هيئة التدريس يرغب في التسويق لذاته من خلال أنشطة خدمة المجتمع الإعلامية والحصول على مصادر دخل اضافية . ومن مظاهر الفساد ايضاً الارتباط بعمل في مؤسسات أخرى دون موافقة الجامعة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (محمد ،2011) والتي أكدت على أن من المشكلات المؤثرة على تطبيق الشفافية في الجامعات عدم الوضوح وعدم الصراحة والمصداقية في العمل. ومن مظاهر الفساد في الجامعة حجب بعض المعلومات والمعارف التي تخدم المجتمع واستغلال تقديم برامج خدمة المجتمع في تحقيق المصالح الخاصة والاستغلال المادي للمؤسسات المحتاجة في المجتمع ،وتتفق مع هذه النتيجة دراسة أبهيجيت (Abhijit ,2014) وأكدت عليها دراسة (محمد ، 2011) والتي توصلت الى أن من المشكلات التي تحد من كفاءة العمل هو عدم توافر الحرص على المصلحة العامة من جانب بعض الموظفين.

ومن مظاهر الفساد في الجامعة فيما يتعلق بخدمة المجتمع أيضاً وضع بعض أعضاء هيئة التدريس القبلية أو المنطقية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع ، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (العجمي،2008) والتي توصلت الى أن من أهم أسباب الفساد الاكاديمي العوامل الاجتماعية المتمثلة في (القبلية، العادات ، التقاليد ، العلاقات الشخصية) وقد ارجع ذلك الى أن المجتمع بشكل عام

لازال تقليدياً ولم يصل الى الحيادية العلمية في الادارة النزيهة ، فضلاً عن عدم وجود تنافس كبير داخل الوسط الاكاديمي .

ومن المظاهر التي لم تتم الموافقة عليها من قبل أفراد الدراسة المتعلقة بخدمة المجتمع : إساءة استخدام الممتلكات العامة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الغنام ،2011) ومن المظاهر التي لم تتم الموافقة عليها أيضاً: استغلال بعض الأساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة وأن بعض الأعضاء يؤثر سلبا على الانتماء والولاء للوطن من خلال ما يقدمونه في المجتمع ، وقد يرجع ضعف موافقة أفراد الدراسة عليها الى أن أعضاء هيئة التدريس هم على مستوى علمي وأخلاقي يجعلهم يرتقون فوق هذه التهم .

رابعاً : عرض نتائج السؤال الرابع :

حدد التساؤل الرابع من تساؤلات الدراسة في الآتي " ما الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة " ؟

للتعرف على الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (8)

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	نعم	إلى حد ما	لا			
1	تفعيل إدارة المتابعة للمحافظة على الجوانب المتعلقة بالجانب الأكاديمي	ك	229	68	248	1.97	0.936	1
		%	42.0	12.5	45.5			
2	جولات متابعة تفتيشية للوقوف على مناطق القصور	ك	205	93	247	1.92	0.908	2
		%	37.6	17.1	45.3			
3	مراقبة سير العمل للتأكد من مطابقته للأنظمة واللوائح.	ك	210	58	277	1.88	0.938	3
		%	38.5	10.6	50.8			
6	مراقبة الالتزام بالدوام الرسمي من قبل إدارة الكلية	ك	202	61	282	1.85	0.932	4
		%	37.1	11.2	51.7			
8	التدقيق المالي في المشاريع البحثية.	ك	191	74	280	1.84	0.916	5
		%	35.0	13.6	51.4			
7	منع الظهور الإعلامي بصفة أكاديمية الأبعد موافقة الجامعة .	ك	176	99	270	1.83	0.889	6
		%	32.3	18.2	49.5			

5	تطبيق أنظمة الرقابة على الغياب والتأخر وإصدار قرار الحسميات.	ك	191	61	293	1.81	0.924	7
		%	35.0	11.2	53.8			
4	التحقيق مع عضو هيئة التدريس اذا أخل بواجباته.	ك	174	70	301	1.77	0.905	8
		%	31.9	12.8	55.2			
9	تنمية وتقوية مفهوم الرقابة الذاتية لدى جميع الموظفين.	ك	163	86	296	1.76	0.885	9
		%	29.9	15.8	54.3			
10	إحالة عضو هيئة التدريس المحقق معه من قبل مدير الجامعة الى لجنة التأديب	ك	169	64	312	1.74	0.903	10
		%	31.0	11.7	57.2			
11	يتم قرار إيقاف عضو هيئة التدريس عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق.	ك	158	77	310	1.72	0.885	11
		%	29.0	14.1	56.9			
12	تنفيذ العقوبات التأديبية وذلك بعد التحقيق الإنذار اللوم ،الحسم من الراتب،تأجيل الترقية ...	ك	147	79	319	1.68	0.870	12
		%	27.0	14.5	58.5			
13	إنهاء خدمة العضو بالفصل لأسباب تأديبية او بقرار من مجلس الوزراء.	ك	137	30	378	1.56	0.866	13
		%	25.1	5.5	69.4			
المتوسط العام						1.79	0.516	

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك ضعف في جانب الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة بمتوسط حسابي بلغ (1.79 من 3.00) ، ومن الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة تفعيل إدارة المتابعة للمحافظة على الجوانب المتعلقة بالجانب الأكاديمي وعمل جولات متابعة تفتيشية للوقوف على مناطق القصور ومراقبة سير العمل للتأكد من مطابقته للأنظمة واللوائح ومراقبة الالتزام بالدوام الرسمي من قبل إدارة الكلية ،وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حمادات ،2013) والتي أكدت على وجود تساهل وعدم متابعة من الأنظمة الرقابية والمساءلة، وهذا يشجع على الانحراف نحو الفساد واتفقت أيضا مع دراسة (الكبيسي،2000) ودراسة (آل الشيخ، 2007) والتي أشارت إلى ضرورة العمل بمبدأ المحاسبة والمساءلة للحد من الفساد. وتختلف مع دراسة (الغنام ، 2011) التي توصلت الى أن من أهم الأساليب النظامية في مكافحة الفساد الإداري في السعودية الرقابة الميدانية .

ومن الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد التدقيق المالي في المشاريع البحثية ومنع الظهور الإعلامي بصفة أكاديمية الابعد موافقة الجامعة وتطبيق أنظمة الرقابة على الغياب والتأخر وإصدار قرار الحسميات والتحقيق مع عضو هيئة التدريس اذا أخل بواجباته. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد ، 2011) والتي توصلت الى أن من العوامل المؤثرة على تطبيق الشفافية بين العاملين والقيادات في الجامعات معرفة المواد القانونية المنظمة للعمل بالإدارة ، أن من المشكلات التي تحدمن كفاءة العاملين في العمل هو عدم وجود رقابة على العمل من الجامعة، مما يؤكد أهمية تنمية وتقوية

مفهوم الرقابة الذاتية لدى جميع الموظفين وهذا يتفق مع دراسة (البرادعي ، 2009) التي خلصت إلى أن أكثر أسباب الفساد الإداري هو غياب عنصر الرقابة الذاتية وقصور أساليب الجزاء التحفيزية .

ومن الاجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة إحالة عضو هيئة التدريس المحقق معه من قبل مدير الجامعة الى لجنة التأديب وقرار إيقاف عضو هيئة التدريس عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق وتنفيذ العقوبات التأديبية وذلك بعد التحقيق الإنذار اللوم ،الحسم من الراتب، تأجيل الترقية . وقد يصعب متابعة عضو هيئة التدريس وإبقاءه تحت رقابة إدارية محكمة فهو مرتبط بمواعيد محاضرات وساعات مكتبية فقط. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حمادات ، 2013) والتي اشارت الى صعوبة فرض رقابة إدارية محكمة على العمل الأكاديمي.

ومن الاجراءات التي لم تتم الموافقة عليها من قبل أفراد الدراسة: إنهاء خدمة العضو بالفصل لأسباب تأديبية او بقرار من مجلس الوزراء ، وهذا يتنافى مع مستوى عضو هيئة التدريس العلمي والعملي.

وفي هذا السياق أكدت دراسة زاميلاتدينوف(Zamaletdinov , 2016) على أهمية اتخاذ تدابير عملية وتنظميه وخلق بيئة جامعية لتطوير سياسة فعالة لمكافحة الفساد ، وتشكيل توجيه ثابت للطلاب واعضاء هيئة التدريس في الجامعة لتفعيل أنشطة مكافحة للفساد من خلال محتوى المواد التعلمية للتعليم العالي .

ملخص نتائج الدراسة :

أظهرت النتائج أراء أفراد الدراسة (أعضاء هيئة التدريس في الجامعات) حول مظاهر الفساد الاكاديمي بالجوانب المرتبطة بوظائف الجامعة الاساسية المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع بدرجة متوسطة ، حيث اتفقوا على أن ابرز مظاهر الفساد في جانب البحث العلمي حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (1.96 من 3.00) ، ثم محور خدمة المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (1.86 من 3.00) ، ويليه محور الجانب التعليمي حيث كان متوسطة الحسابي (1.85 من 3.00) ،وأخيراً جاء محور الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة بمتوسط حسابي بلغ (1.79 من 3.00).

1- مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي.

جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة على مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي بدرجة متوسطة إذ بلغ المتوسط العام (1.96 من 3.00) وكان ترتيب مظاهر هذا المحور كما يلي :

1. دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم (بمتوسط حسابي 2.37).
2. ضعف الدقة والموضوعية في تحكيم الأبحاث (بمتوسط حسابي 2.22).
3. عمل فرق بحثية في مشاريع مدعومة لا يعمل جميع أفرادها (بمتوسط حسابي 2.14).

4. عدم العدالة في اختيار المشاريع البحثية المدعومة (بمتوسط حسابي 2.12).
5. ضعف الأمانة العلمية في التوثيق(بمتوسط حسابي 2.08).
6. تغيير أغلبية الباحثون نتائج الدراسات وفقا لآرائهم (بمتوسط حسابي 2.01).
7. صرف بعض بنود ميزانية البحوث في غير موضعها (بمتوسط حسابي 1.96).
8. حجب بعض المعلومات والإحصاءات عن الباحثين (بمتوسط حسابي 1.95).
9. استغلال بعض المتعاقدين في عمل الأبحاث (بمتوسط حسابي 1.82).

المظاهر التي لم تتم الموافقة عليها :

1. وجود سياسة إفصاح مالية في مراكز البحوث (بمتوسط حسابي 1.66).
2. وجود سياسة إفصاح مالية في الكراسي البحثية (بمتوسط حسابي 1.65).
3. استغلال الطلاب في البحث العلمي من قبل بعض الأساتذة (بمتوسط حسابي 1.56).

2- مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع.

جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة على مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بخدمة المجتمع بدرجة متوسطة إذ بلغ المتوسط العام (1.86 من 3.00) وكان ترتيب مظاهر هذا المحور كما يلي :

1. الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية(بمتوسط حسابي 2.26).
2. الارتباط بعمل في مؤسسات أخرى دون موافقة الجامعة (بمتوسط حسابي 2.17).
3. حجب بعض المعلومات والمعارف التي تخدم المجتمع (بمتوسط حسابي 2.12).
4. استغلال تقديم برامج خدمة المجتمع في تحقيق المصالح الخاصة(بمتوسط حسابي 2.11).
5. الاستغلال المادي للمؤسسات المحتاجة في المجتمع (بمتوسط حسابي 1.99).
6. وضع بعض أعضاء هيئة التدريس القبلية أو المنطقية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع(بمتوسط حسابي 1.91).

المظاهر التي لم تتم الموافقة عليها :

1. وضع بعض أعضاء هيئة التدريس الطائفية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع(بمتوسط حسابي 1.59)
2. إساءة استخدام الممتلكات العامة (بمتوسط حسابي 1.54).
3. استغلال بعض الأساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة(بمتوسط حسابي 1.53).
4. تأثير بعض الأعضاء سلبا على الانتماء والولاء للوطن من خلال ما يقدمونه في المجتمع(بمتوسط حسابي 1.42).

3-مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري:

جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة على مظاهر الفساد في الجامعة المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري بدرجة متوسطة إذ بلغ المتوسط العام (1.85 من 3.00) وكان ترتيب مظاهر هذا المحور كما يلي:

1. احتكار بعض أعضاء هيئة التدريس مقررات معينة لتدريسها كل فصل(بمتوسط حسابي 2.23).
2. وجود أحزاب داخل القسم التعليمي مما يؤثر سلبا على اتخاذ بعض القرارات(بمتوسط حسابي 2.17).
3. يتم التجديد للمتعاقدين وبالإمكان الاستغناء عنهم(بمتوسط حسابي 2.11).
4. عدالة توزيع الأعمال الإدارية(بمتوسط حسابي 2.02).
5. المجاملة في توزيع الأنصبة (الوحدات الدراسية) لبعض أعضاء هيئة التدريس(بمتوسط حسابي 1.89)
6. عدم التزام الأساتذة بتغطية جميع مفردات المقرر (بمتوسط حسابي 1.81) .
7. وجود محسوبية في اختيار أعضاء اللجان الدائمة (بمتوسط حسابي 1.79) .
8. إجبار الطلاب على شراء مؤلفات أعضاء هيئة التدريس (بمتوسط حسابي 1.78).
9. التجاوزات عن بعض الشروط عند تعيين بعض المعيدين والمحاضرين (بمتوسط حسابي 1.78).
10. استغلال القيادات الأكاديمية للعاملين معهم لمصالحهم الشخصية(بمتوسط حسابي 1.71) .

المظاهر التي لم تتم الموافقة عليها :

1. صرف المستحقات المالية لخارج الدوام دون الالتزام بالضوابط (بمتوسط حسابي 1.58) .
2. وجود آليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة (بمتوسط حسابي 1.57).
3. يدخل عنصر المجاملة في تقييم الأداء الوظيفي (بمتوسط حسابي 1.55).

4- الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة ؟

جاءت موافقة أراء أفراد الدراسة حول الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة لحماية النزاهة والحد من الفساد في الجامعة بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (1.79 من 3.00) وكان ترتيب إجراءات هذا المحور كما يلي :

1. تفعيل إدارة المتابعة للمحافظة على الجوانب المتعلقة بالجانب الأكاديمي (بمتوسط حسابي 1.97).
2. عمل جولات متابعة تفتيشية للوقوف على مناطق القصور (بمتوسط حسابي 1.92).
3. مراقبة سير العمل للتأكد من مطابقته للأنظمة واللوائح (بمتوسط حسابي 1.88) .
4. مراقبة الالتزام بالدوام الرسمي من قبل إدارة الكلية (بمتوسط حسابي 1.85).
5. التدقيق المالي في المشاريع البحثية (بمتوسط حسابي 1.84) .
6. منع الظهور الإعلامي بصفة أكاديمية الأبعد موافقة الجامعة(بمتوسط حسابي 1.83) .
7. تطبيق أنظمة الرقابة على الغياب والتأخر وإصدار قرار الحسميات (بمتوسط حسابي 1.81).

8. التحقيق مع عضو هيئة التدريس اذا أخل بواجباته (بمتوسط حسابي 1.77).
9. تنمية وتقوية مفهوم الرقابة الذاتية لدى جميع الموظفين (بمتوسط حسابي 1.76).
10.إحالة عضو هيئة التدريس المحقق معه من قبل مدير الجامعة الى لجنة التأديب (بمتوسط حسابي 1.74).
11.يتم قرار إيقاف عضو هيئة التدريس عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق (بمتوسط حسابي 1.72).
12.تنفيذ العقوبات التأديبية وذلك بعد التحقيق الإنذار اللوم ،الحسم من الراتب، تأجيل الترقية (بمتوسط حسابي 1.68).

الاجراءات التي لم تتم الموافقة عليها :

1.إنهاء خدمة العضو بالفصل لأسباب تأديبية او بقرار من مجلس الوزراء (بمتوسط حسابي 1.56).

المؤشرات التخطيطية للحد من مشكلة الفساد الاكاديمي في المملكة العربية السعودية.

يمكن من خلال هذه الدراسة استنباط عدد من المؤشرات التخطيطية المقترحة التي يمكن أن تساعد في الحد من مشكلة الفساد الاكاديمي في الجامعات في ضوء الجهود المبذولة لمكافحة الفساد عالميا بصفة عامة و في المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، وما أسفرت عنه النتائج العامة للدراسة الميدانية مع الاستفادة من أدبيات الدراسة، وما ارتبط بها من دراسات سابقة وخبرات ميدانية للباحثة. وهذه المؤشرات يمكن أن تكون موجهات تساعد المسؤولين على مواجهة الفساد في الجامعات والمؤسسات المماثلة لها في المجتمع .وسيتم تقسيم المؤشرات إلى قسمين الأول يتعلق بمؤشرات خاصة بالفساد الاكاديمي في الجامعات .أما القسم الثاني يتعلق بمؤشرات عامة لمواجهة الفساد على مستوى مؤسسات المجتمع السعودي .

أولا : مؤشرات تخطيطية خاصة بالفساد الاكاديمي في الجامعات :

تحديد المؤشرات الخاصة بتطوير العمليات الأكاديمية من (تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع) وذلك من خلال تحديد دور كل جانب في الحد من مظاهر الفساد في الجامعات وذلك كما يلي:

1-مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالجانب التعليمي والاداري :

- إعادة هيكلة مجلس الجامعة بحيث يضم في عضويته القيادات المؤثرة في المجتمع والمشهود لها بالنزاهة ؛ وذلك بهدف ربط الجامعة بالمجتمع وتفعيل دورها في مكافحة الفساد وضمانا لتحقيق الأهداف المرسومة.
- تفعيل الدور الإداري للجامعات في مكافحة ظاهرة الفساد ومتابعته بشكل مستمر ووضع الحلول والمعالجات الخاصة بذلك.
- تشكيل لجنه دائمة لمكافحة الفساد تكون على مستوى الجامعة ولجان فرعية على مستوى الكليات تهتم بوضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتفعيل دور الجامعات والكليات بمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها وتقويمها وتصحيح الانحرافات التي قد تواجهها.
- إعادة تصميم المناهج الجامعية وطرائق التدريس بما يتناسب ودور الطالب في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع ومنها الفساد.
- تخصيص وقت في بداية كل محاضرة لا يزيد عن (15) دقيقة يوضح فيه دور الطالب في مكافحة الفساد.
- تكليف الطلاب بتنفيذ متطلبات المقررات بإجراء استطلاعات عن ظاهرة الفساد في مؤسسات المجتمع.
- تخصيص بعض الأنشطة الخاصة بالمقررات حول دور الطالب في مكافحة الفساد.
- تحديد دور الطالب في مكافحة ظاهرة الفساد كمعيار من معايير تقويم أداء الطالب في المقرر الجامعي.
- اتاحة الفرصة للطالب للمشاركة الفاعلة في الحوار والنقد البناء مع أستاذته وزملاءه في حل المشكلات الناتجة عن ظاهرة الفساد داخل القاعة.
- تنمية الرقابة الذاتية لدى طلاب الجامعة وتحصينهم من آفة الفساد وتوعيتهم بأضراره، وذلك من خلال نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم الملتقيات والندوات التي تعزز النزاهة ومن خلال إقامة ورش العمل وإشراكهم في برامج تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، وتفعيل البرامج التوعوية في الإعلام بمختلف وسائله وأدواته من خلال مشاركات الطلاب وإنتاجهم .

2- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بجانب البحث العلمي :

- دعم وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد وذلك من خلال توجيه البحوث والدراسات والرسائل العلمية تجاه ذلك.
- إتاحة المعلومات المتوافرة للراغبين في البحث والدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في المجال نفسه.
- إسهام الجامعات بالتنسيق مع الجهات المعنية – ببناء وتنظيم قواعد معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وإعداد الإحصاءات والتقارير الدورية، وتحديث المعلومات بصفة مستمرة، إضافة إلى دعم إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد،
- تصميم خطة بحثية في جميع الكليات والتخصصات تتضمن أساليب معالجة ظاهرة الفساد الاكاديمي في الجامعات .
- تحديد جائزة علمية لأفضل البحوث التي تعالج ظاهرة الفساد لأعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعات في السعودية.

- انفاذ قوانين الملكية الفكرية ومنها نظام حماية حقوق المؤلف (الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/41 المؤرخ 2 رجب 1424 الموافق 30 أغسطس 2003) .

3- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بجانب خدمة المجتمع :

- تصميم خطة تتضمن دور الجامعة في مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع بحيث تشمل التدريب ، الاستشارات العلمية والمؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ، ومجالات التوعية الاجتماعية، ودور منسوبي الجامعة في ذلك.
- تصميم الأنشطة الطلابية بحيث تكون فاعلة في جميع مؤسسات المجتمع وربطها ببرامج مكافحة الفساد.
- وضع الخطط التنسيقية مع مؤسسات المجتمع ذات العلاقة وإشراكها في المجالس العلمية في الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز والأقسام العلمية.
- إصدار النشرات التثقيفية والصحف المتخصصة بدور الجامعة بمكافحة الفساد في المجتمع.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اللجان والفرق البحثية والتدريبية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المتعلقة بظاهرة الفساد.
- المشاركة بالمحاضرات والندوات والمؤتمرات والحلقات ذات العلاقة بظاهرة الفساد بالمجتمع.
- ربط المقررات الدراسية بالأنشطة والفعاليات الاجتماعية ذات العلاقة بموضوع ظاهرة الفساد.
- التعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة والاستراتيجيات والخبرات في مجال مكافحة ظاهرة الفساد وتزويد القيادات الجامعية والطلبة وأفراد المجتمع بها.
- قيام مراكز الإرشاد والتوجيه بوضع البرامج التثقيفية لتنمية وعي الطلاب ودورهم في المجتمع وخاصة دورهم في مكافحة ظاهرة الفساد.

ثانياً : مؤشرات تخطيطية عامة لمواجهة الفساد على مستوى مؤسسات المجتمع السعودي .:

- قيام شراكة بين الجامعات السعودية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني للعمل على نشر مبادئ حماية النزاهة ونشرها وتعزيزها ومكافحة الفساد في المجتمع وفي جميع مؤسسات الدولة العامة والخاصة، وغرس تلك المبادئ لدى الطلبة من خلال أندية نزاهة.
- العمل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الجهات ذات الاختصاص في المملكة والمنظمات المتخصصة دولياً لنشر وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات، وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات.
- ضرورة الاهتمام بتفعيل الأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد الإداري ومنها مجلس الشورى السعودي وهيئة الرقابة والتحقيق والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- تفعيل دور الإعلام في توعية العاملين بشكل أكبر بأثر الفساد، وتقوية الوازع الديني من خلال إقامة الندوات والمحاضرات حول أخلاقيات الوظيفة العامة واهتمام بالنصوص التشريعية للعمل الوظيفي.

المراجع :

- ابراهيم ، وفاء يسري (2010) مؤشرات تخطيطه لدعم مساهمة المرأة في نشر ثقافة السلام، المؤتمر الدولي الثالث والعشرون للخدمة الاجتماعية، جامعة حلون، كلية الخدمة الاجتماعية ، مصر.
- ابن منظور ، معجم لسان العرب.
- آل الشيخ ، خالد بن عبد الرحمن (2007) ، الفساد الإداري: أنماط وأسبابه وسبل مواجهته من وجهة نظر المدنين بممارسته والمعنيين بمكافحته بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم ، الرياض.
- البرادعي ، مها محمود (2009) . مدى انتشار الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الحكومية بمحافظة جدة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك عبدالعزيز، جده.
- بوادي، حسنين المحمدي (٢٠٠٨) الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية : الإسكندرية.
- الترابي ، البشير علي (2005) ، مفهوم الفساد وأنواعه في ضوء نصوص القران الكريم والسنة المطهرة ، بحث منشور في مجلة جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية ، العدد الحادي عشر ، جامعة القران الكريم ، السودان .
- الجرواني ، نادية عبد الجواد ،(2012) ، تصور تخطيطي مقترح لتفعيل تطبيق الشفافية في المؤسسات التعليمية ،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة حلوان ، المجلد 1 العدد 33.
- الجوهري ، محمد محمود (1990) ، حركة المؤشرات الاجتماعية (محاولة تاريخية) ، بحث منشور مجلة القاهرة ، العدد الاول ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة .
- حرب ، نعيمة محمد (2011). واقع تطبيق الشفافية الإدارية ومتطلباتها تطبيقها في الجامعات الفلسطينية(بقطاع غزة) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حمادات، محمد حسن (2013) . مظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه ، وسبل علاجه ،كما يدركها أعضاء هيئة التدريس ،مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد 14 ،العدد 4.
- حميد ،كامل زكي ،(2013) . الجامعة في خطر. التجاوزات والفساد ، المؤتمر العلمي لقسم أصول التربية ،كلية التربية ،جامعة الزقازيق .
- السليم ، نوفة فضل الله (2012) ، الفساد في الجامعات الاردنية : اسبابه ومظاهره وسبل التغلب عليه ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية بجامعة اليرموك ، الاردن .
- الشطي ، اسماعيل وآخرون (2001) ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة السويدي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- العجمي ، سعد محمد (2008). تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت وسبل التغلب عليها ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة اليرموك ،الأردن.

- العيسى ،لؤي أديب (2007). الفساد الإداري وعلاقته بظاهرة بطالة خريجي الجامعات الرسمية كما يتصوره القادة الإداريون في القطاع العام والخريجون أنفسهم رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة اليرموك ،الأردن.
- الغنام ،فهد محمد (2011) ، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض.
- الكبيسي، عامر ، (2000) ، الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية العدد (20) المجلد (1) ، مصر .
- الكعبي ،كاظم لفتة (2013) ، مؤسسة الفساد في منظومة التعليم العالي بالعراق (مقاربة منهجية في المفهوم والهيكل الداخلي وآليات المناهضة) ، بحث ضمن المؤتمر العلمي السابع – مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق – كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة – العراق .
- لمام ،حليم (2008) ، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب، الآثار والإصلاح، الجزائر: منشورات الشهاب، الجزائر.
- محمد ، عبدالغني حسن هلال(2011) ، مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة.
- مسلم شبلي وعبد الرضا محسن (2013) ، الفساد غير المباشر في التعليم العالي، المؤتمر العلمي السابع ، مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ، العراق.
- المصراتي ، عبدالله (2011)، الفساد الاداري : نحو نظرية في علم الاجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي (دراسة ميدانية) ، المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية .
- مصطفى ، عبدو (2008) ، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالة الجزائر 1995-2006) رسالة ماجستير ، جامعة باتنة (العقيد الحاج لخضر) كلية الحقوق العلوم السياسية ، الجزائر .
- مصلح، عبير. (2013) النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الثالثة ، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان– رام الله.
- منظمة الشفافية الدولية (2007) ، تقرير الفساد العالمي لعام ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،برلين.

References:

- Abhijit Guha.(2014). Corruption in a university in West Bengal. India. International Journal of Multidisciplinary Approach & Studies. Volume 01, No.6, Nov – Dec 2014.

-Chapman, David W; Lindner, Samira,(2016). Degrees of integrity: the threat of corruption in higher education, Studies in Higher Education. Routledge, Volume 41, Issue .

-Douwere Grekou, (2010) Essaya in Macroeconomics of Development: The direct and indirect channels of educational corruption, London, Western Graduate& postdoctoral Studies.

-Ivica Trumbic.(2001)**:** Sustainability in Dictators and Strategic Environmental Assessment as Regional Planning Tools**,** The World Bank Sibenik – Knin and Zadar Counties.

-Zamaletdinov, Radif R; Yudina, Nadezhda P; Lavrentyeva, Elvira I; Savva, Lubov I; Pugacheva, Natalya B. (2016). Practical Recommendations on the Improvement of the Effectiveness of Anti-Corruption Policy in Universities. Mersin. Econ Journals.

-Ziaochun, W.; Dan, J. (2007), Scientific and ethical reflection on academic corruption in universities: on the science research evaluation system in china's universities, Chinese Education and Society, 40(6),67-76.